

تستند هذه الورقة إلى عرض تقديمي قدّمه صندوق عبد العزيز الغرير لتعليم اللاجئين في مؤتمر الجمعية البريطانية للتعليم الدولي والمقارن (BAICE) لعام 2024. فقد قدّم الصندوق نتائج من تقريره البحثي، الذي حمل عنوان «من التعلّم إلى الكسب الوظيفي: تأثير العمل الخيري الاستراتيجي في الشباب المهمّشين والمحرومين في الأردن ولبنان».

قيادة التنمية من خلال العمل الخيري

يتمتَّع العمل الخيري الاستراتيجي بقوة صناعة التحوَّل والتغيير لتلبية احتياجات التعليم والتوظيف للشباب المهمّشين والمحرومين. ومن خلال الشراكات القوية ودعم التمويل المرن وبناء المهارات المستدامة، يقدّم صندوق عبد العزيز الغرير لتعليم اللاجئين نموذجاً قابلاً للتطوير لإحداث تغيير مؤثر في الأماكن المتأثرة بالأزمات في المنطقة العربية.

ويندرج عمل الصندوق ضمن السياق الأوسع للعمل الخيري الإسلامي، وقد استمدّ طابعه من أعراف الزكاة والصدقة منذ تأسيسه في عام 2018، مع التأكيد على إعادة التوزيع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كجوانب أساسية للعطاء الخيري. وتوفّر الزكاة آلية تحوّل اجتماعية للحد من التفاوت الاقتصادي من خلال توجيه الموارد إلى المحتاجين إليها، لا سيما من خلال التعليم.

تم تصميم نموذج «من التعلّم إلى الكسب الوظيفي» الذي يتبنّاه الصندوق بهدف تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) الشامل الذي يسهل الحصول عليه، والمنصف، وعالي الجودة، والملائم. كما يدمج هذا النموذج عناصر تعاونية ومستدامة لإنشاء منظومة تعليمية شاملة، بما يعزّز المرونة والنمو والتأثير على المدى الطويل. وتتمثّل إحدى الركائز الأساسية لهذا النهج في دعم الصندوق لمجموعة متنوّعة من المؤسسات الخاصة والشعبية المحلية والدولية غير الحكومية والتعاون معها.

ويستعرض تقريرٌ حديث صادر عن الصندوق، تم إعداده بالتعاون مع مركز الدراسات اللبنانية، تأثير هذه المبادرات. وبالاستفادة من أبحاث موسّعة، بما فيها دراسات الحالة والمقابلات المتعمّقة والاستبيانات ومجموعات النقاش المركّز مع الأطراف المعنية في جميع أنحاء الأردن ولبنان، يسلّط هذا العمل الضوء على التحديات الإقليمية التي يواجهها الشباب في الدخول إلى سوق العمل. ويقدّم التقرير رؤى قيّمة حول النهج الفريد الذي يتبنّاه الصندوق لتحسين فرص سبُل العيش للشباب اللاجئين والمهمّشين.





حواجز ومعوّقات التعلّم والتوظيف

أدى الصراع الجيوسياسي وتغيَّر المناخ وآثار التعافي من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تعميق تحديات سوق العمل في المنطقة العربية، الأمر الذي أثِّر على الفئات المهمّشة والضعيفة بشكل أكبر. في عام 2023، قارب معدّل البطالة الإجمالي بين صفوف الشباب في المنطقة من 28%. وفي الأردن، يتجاوز الرقم نسبة 40%، بينما يعاني شباب لبنان من البطالة التي تقترب من 44% في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على القطاع غير الرسمي.

ولمعالجة هذه التحديات، هناك حاجة إلى بناء مهارات قابلة للتكيّف ومستدامة ومرنة. وتنطوي هذه المهمة على تحديات مالية ولوجستية عميقة وغيرها من التحديات، إذ يستمر الشباب المهمّشون والمحرومون في مواجهة حواجز ومعوّقات هائلة في سعيهم للحصول على وظائف مجزية. وإلى جانب النزوح ووطأة عدم الاستقرار، هناك حواجز اقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية مستعصية.

• الحواجز الاقتصادية: هناك عدة عوامل اقتصادية تعيق نمو الأعمال والابتكار. ففي الأردن، السوق مُشبعة للغاية، مع وجود قوة شرائية محدودة، مما يجعل من الصعب على الشركات أن تزدهر محلياً. كما تدفع تكاليف التشغيل العديد من الشركات إلى التفكير في الانتقال إلى بيئات أكثر ملاءمة لها، مثل المناطق الحرة في دبى.

في لبنان، أثّرت الأزمة الاقتصادية المستمرة، والتي تفاقمت بسبب عوامل مثل ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، ونقص السلع الأساسية، والصراع الأخير،

بشدة على الشركات والمشاريع الناشئة. وأصبح الحصول على التمويل، سواء المحلي أو الدولي، أكثر صعوبة، كما تخوض العديد من الشركات صراعاً من أجل البقاء، ناهيك عن استقبال برامج التدريب الداخلي والمتدربين.

وعلاوة على ذلك، يفرض ضعف البنية التحتية، بما في ذلك الكهرباء والاتصال بالإنترنت الذين لا يمكن الاعتماد عليهما، تحديات أمام الشركات الناشئة في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة الشركات والأعمال التي تعتمد على المنصّات عبر الإنترنت.

الحواجز الاجتماعية والثقافية: لا تزال الوصمة المتجذرة المحيطة بالتعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) قائمة. على سبيل المثال، يفضّل معظم خريجي المدارس الأردنية المسارات الأكاديمية، على الرغم من الطلب القوي في السوق على الخبرة الفنية التقنية والرقمية بالإضافة إلى إتقان اللغة الإنجليزية وغيرها من المهارات "الشخصية". كان التركيز في الفترات الأخيرة محدوداً على تدريب الشباب ليصبحوا الواحديثة وتحليل البيانات حول احتياجات سوق العمل والحديثة

بالنسبة للمنظمات العاملة على الأرض، لا يزال استكشاف المشهد المتنوّع لمطالب الجهات المانحة يمثّل تحدياً. فقد تعطي الجهات المانحة الأولوية للأرقام المستهدف تحقيقها بدلاً من الجودة والتأثير الدائم والاستدامة والفاعلية المحددة بالسياق. وقد يؤدي هذا إلى توقّعات غير واقعية ونتائج غير فعّالة تشجّع على الحلول السريعة بدلاً من الحلول المنهجية.

^{1 «}التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية - اتجاهات 2024، تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال انتقال عادل»، مكتب العمل الدولي، 2024.

إجمالي بطالة الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24) (تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية) - لبنان؛ الأَردن، منظمة العمل الدولية. «قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (ILOEST)»، إحصاءات منظمة العمل الدولية. تم الوصول إليه 18 يونيو 2024.

الحواجز القانونية: إنّ التغييرات المتكررة في القوانين واللوائح تعيق نمو الأعمال والابتكار في كل من لبنان والأردن. ففي الأردن، يساهم الافتقار إلى قوانين مكافحة الاحتكار في وجود الممارسات الاحتكارية، مما يحدّ من المنافسة ومن المحتمل أن يلحق أضراراً بالمستهلكين. وفي لبنان، تُعتبر البيروقراطية التي تلازم تسجيل الأعمال معقّدة للغاية، وخاصة بالنسبة لمن يعملون في الاقتصاد غير الرسمي هائل الحجم. وفي كلا البلدين، تخلق قوانين تصاريح العمل والتأشيرات والإقامة التقييدية التي تنظم دخول الشباب إلى سوق العمل تحديات كبيرة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وبشكل عام، يبقى التحدي المشترك الأبرز هو إنشاء مسارات مستدامة للتوظيف. ولا تزال المنظمات تواجه صعوبات في إدارة توقّعات الشباب وسد الفجوة بين تحصيلهم العلمي ومتطلبات السوق. ومن الممكن أن يؤدي دمج فرص التعلم العملي المتكامل مع العمل في المناهج الدراسية إلى إعداد الطلاب بشكل أفضل لسوق العمل ومعالجة هذه الفجوات الحاصلة في المهارات. وفي هذا السياق، تُعتبر الشراكات الاستراتيجية بين منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والجهات الحكومية أمراً حيوياً.

وهذا هو محور النموذج التعاوني «من التعلم إلى الكسب الوظيفي» الذي يتبنّاه الصندوق، والذي يعتمد على قوة الشراكات متعددة القطاعات لبناء نهج أكثر تماسكاً للارتقاء بمهارات الشباب.

من التعلّم إلى الكسب الوظيفي

يعمل الصندوق على تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) الشامل من خلال نموذجه «من التعلّم إلى الكسب الوظيفي». ويهدف هذا النهج الشامل إلى خلق فرص تعليمية ومسارات توظيف متنوعة ومستدامة. وبالشراكة مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الشعبية المحلية، يشارك الصندوق في تصميم برامج لتزويد الشباب بالتدريب على المهارات التقنية والمهنية والرقمية.

توفّر هذه البرامج الموجهة نحو تلبية متطلبات السوق إمكانية الوصول إلى الموارد مثل الاتصال بالإنترنت والمساعدة في النقل؛ والتدريب على إتقان اللغة الإنجليزية ومهارات الحياة؛ والدعم الوظيفي المستمر من خلال فرص التدريب الداخلي والإرشاد الوظيفي. والهدف هو تزويد الشباب بالموارد والمهارات القابلة للنقل لضمان تحقيق النجاح وسط قوى عاملة تنافسية يكثر الطلب عليها، مع المساهمة في تنمية المجتمع ومرونته.

استثمر الصندوق، منذ تأسيسه، أكثر من 158 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 40 مليون دولار أمريكي) لدعم أكثر من 92,000 ألف شاب وشابة من المهمّشين والمحرومين في الأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة.³ وقد وفّر هذا الالتزام العديد من فرص التعليم وتنمية المهارات، مما أثمر عن بناء سبُل عيش مستدامة. وقد تجاوز الصندوق هدفه الأولي بأكثر من 72,000 ألف شاب وشابة.⁴

> Abdul AzizAl Gnura.ir عبد العزيز الغربر Refugee Education Fund مندوق تعلم الاجئير

[🤅] يبلغ الالتزام الفعلي لصندوق عبد العزيز الغرير لتعليم اللاجئين 144 مليون درهم إماراتي في المجمل، حيث تم حتى الآن صرف 127 مليون درهم إماراتي.

⁴ اعتباراً من أكتوبر 2024.



قوة الشراكة

يُعتبر تركيز الصندوق على الشراكات عنصراً أساسياً في نجاحه. فقد عزّزت أشكال التعاون مع المنظمات والجامعات والشركات المحلية ذات التوجهات الاستراتيجية المتوافقة مسارات التوظيف من خلال فرص التدريب الداخلي، وتوفير فرص العمل، والدعم في ريادة الأعمال، الأمر الذي يوفّر خبرة عملية إلى جانب التعليم. وتساعد هذه الروابط الصندوق في الحفاظ على المرونة والقدرة على تلبية الاحتياجات المستجدّة مع اكتساب رؤى متغيرة من الميدان.

وتستند هذه الشراكات إلى نماذج مختلفة، بما فيها آليات التمويل المشترك، والائتلافات/الاتحادات والتخطيط الإقليمي، والتعاون بين القطاعات، وشبكات العطاء والعمل الخيري، وتبادُل المعرفة. ويمثّل هذا تحولاً في الديناميكية التقليدية بين المانحين والمستفيدين. ويعمل الصندوق أيضاً على بناء قدرات الشركاء، وتعزيز المنظومة بنطاقها الأوسع.

وتتطلّب مثل هذه المبادرات في الأردن ولبنان التعاون مع شركاء رئيسيين، منهم:

كلية لومينوس الجامعية التقنية (LTUC): أثمرت هذه الشراكة مع الصندوق في الأردن عن إنشاء كلية عبد العزيز الغرير للحوسبة المتقدمة.

- مؤسسة ديجيتال اوبورتشيونيتي ترست (DOT): عمل الصندوق مع مؤسسة ديجيتال اوبورتشيونيتي ترست (DOT) في لبنان لتقديم تدريب على المهارات الرقمية في أنحاء الأردن ولبنان، بدءاً من محو الأمية الأساسي ووصولاً إلى البرمجة المتقدمة.
- سبارك: أقام الصندوق شراكة مع هذه المنظمة غير الحكومية بغرض إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعمها في الأردن ولبنان من خلال برنامج التعليم والتدريب على المهارات (STEP).
- منظمة بلا حدود (بوردرلس): في لبنان، تعاون الصندوق مع منظمة «بلا حدود» في مشروع يركز على التدريب المهني للاجئين السوريين في المجالات التي يمكنهم من خلالها توليد الدخل.
 - مشروع جمعية توحيد شبيبة لبنان (ULYP):

بالتعاون مع الصندوق، قام مشروع جمعية توحيد شبيبة لبنان بإطلاق برنامج «من أجل سُبل عيش الشباب» (FLY) بهدف توفير فرص تنمية المهارات عبر الإنترنت للطلاب الذين لا يستطيعون الحصول على فرص التعليم العالي. وقد أدى هذا التعاون الناجح والمؤثر إلى ترسيخ مكانة جمعية توحيد شبيبة لبنان كشريك مناسب لإدارة أحد مشاريع صندوق الإغاثة التعليمية التابع لمؤسسة عبد الله الغرير من أجل دعم الطلاب الفلسطينيين في الخارج.

ويمكن للمنظمات الأخرى في المنطقة الاستفادة من خبرة الصندوق وتوصياته لتكرار نموذج نجاح أشكال التعاون هذه.

التوصيات الرئيسية للمرحلة القادمة

بناءً على الخبرات المكتسبة من المنظمات الشريكة في الأردن ولبنان، يقدّم الصندوق خمس توصيات رئيسية للمنظمات الأخرى المشاركة في التدريب على المهارات في المنطقة. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تعزيز الجسور والروابط بين التدريب والتوظيف، واستحداث فرص للشباب المهمّشين واللاجئين في أسواق العمل المحلية والعالمية:

اتّباع نهج تعاوني:

إن الشراكات بين جميع الأطراف المعنية ضرورية لمعالجة التحديات المعقدة. ومن خلال الاستفادة من الموارد والخبرات الجماعية، يمكن لأصحاب العطاء والعمل الخيري بناء معالم مستدامة للتغيير. ومن خلال إتاحة المشاركة للأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشركات والجهات الحكومية في تصميم البرامج وتنفيذها، يمكن ضمان أن تكون سبُل المبادرات ملائمة للسياق وفعّالة.

تصمیم نموذج شامل:

2

4

يصبح التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) غير فعّال إذا لم يكن جزءاً لا يتجزأ من مسار وظيفي شامل: فالتدريب وحده لا يكفي دون الموارد والتطبيق العملي ومهارات الحياة وبيئة العمل الداعمة التي تسهّل التطوير الوظيفي والمتابعة. وقد برزت فرص التدريب الداخلي المدفوعة الأجر كعامل مهم للغاية للنجاح، وكذلك المهارات الشخصية مثل إتقان اللغة الإنجليزية.

توطين قاعدة المعرفة:

ثمّة حاجة ماسّة إلى إجراء الأبحاث في هذا القطاع، إلى جانب جمع البيانات وتحليلها بشكل أكثر استقلالية. فهناك نقص في البيانات الموثوقة حول التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET)، ممّا يعيق اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتصميم البرامج.

إنشاء سبُل مساهمات مستدامة لتحقيق تأثير قابل للتطوير:

يجب أن يكون هدف البرامج الوصول إلى نطاق أوسع، مع تقديم مبادرات متعمَّقة وموجَّهة بشكل جيد، تقود إلى توظيف مستدام وتحقيق نتائج هادفة.

إنشاء نموذج تشغيلي مرن وسريع:

يتعيّن على الأطراف المعنية أن يوحّدوا جهودهم لمواجهة التحديات الناشئة والاحتياجات المستجدّة من خلال برامج قابلة للتخصيص والتكيف وملائمة لسوق العمل التي تتغير بسرعة. ويمكن أن يتيح التصميم المرن للبرامج الأولوية لاتخاذ القرارات السريعة وإعادة تخصيص الموارد.



